IJPPE

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (2) - أبريل 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الفرص والتحديات (دراسة حالة للتجربة المصرية خلال الفترة 2002 - 2022)

هايدي علي فهمي[1]، هبة يوسف هاشم[2]

[1] أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

المراسلة: heidi.aly@feps.edu.eg

[2] أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

Good Governance and Economic Development: Opportunities and Challenges

(A Case Study of The Egyptian Experience During 2002-2022)

Heidi Aly[1], Heba Youssef Hashem[2]

[1] Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, Giza, Egypt

Correspondence: heidi.aly@feps.edu.eg

[2] Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, Giza, Egypt

DOI: 10.21608/ijppe.2024.351289 URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.351289

تاريخ استلام البحث: 2024/1/8، وتاريخ قبوله: 2024/2/17

توثيق البحث: فهمي، هايدي؛ وهاشم، هبة. (2024). الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الفرص والتحديات (دراسة حالة للتجربة المصرية خلال الفترة 2002 – 2022). *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *3*(2)، 12-41.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (2) - أبريل 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الفرص والتحديات (دراسة حالة للتجربة المصرية خلال الفترة 2002–2022)

المستخلص

تتناول هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بالتطبيق على الفترة من 2002 إلى 2022، وتستند الدراسة إلى المنهجية الوصفية التطبيقية لتحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الدولية وكلٍّ من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس البعد الاقتصادي للتنمية، ودليل التنمية البشرية الذي يعكس البعد الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى اختلاف هذه العلاقة في فترة ما بعد ثورة يناير 2011 عما كانت عليه قبلها؛ حيث أصبحت العلاقة أكثر وضوحًا وإيجابية فيما بعد الثورة. وأجرت الدراسة التحليل الرباعي (SWOT) لتحديد نقاط القوة والضعف، وكذلك الفرص والتحديات الكامنة في العلاقة. ومن أبرز التحديات التي تواجه الدولة فيما يتعلق بالحوكمة تداخل المهام والمسؤوليات بين مختلف الجهات الإدارية، وضعف تفعيل التشريعات، هذا بالإضافة إلى مجموعة من التحديات الاقتصادية، والمؤسسية، والتشريعية، والديموجرافية، والعالمية. تؤثر هذه التحديات سلبًا في التنمية الاقتصادية. وعليه، قدمت الدراسة مجموعة من السياسات المقترحة، والإصلاحات المؤسسية الشاملة؛ لتعزيز الحوكمة الرشيدة في مصر.

الكلمات الدالة: الحوكمة الرشيدة – التنمية الاقتصادية – التنمية البشرية – النمو الاقتصادي – التحليل الرباعي SWOT

المقدمة

تمثل الحوكمة إحدى الركائز الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية؛ حيث تتضمن مبادئ العدالة، والمشاركة، والشفافية، وسيادة القانون، والمساءلة. إذا تم تطبيق هذه المبادئ بفاعلية وكفاءة، فإنها ستسمح بتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. واعترافًا بالدور المهم الذي تلعبه الحوكمة وكفاءة المؤسسات في عملية التنمية، يسعى الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان السلام، والعدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة على جميع المستويات. ويركز هذا الهدف على تحقيق الاستقرار، وضمان حقوق الإنسان، وتعزيز الحوكمة القائمة على سيادة القانون من خلال ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع، وإنشاء مؤسسات فعَّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، والحد من الفساد، وضمان وصول المواطنين إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية، واتخاذ القرارات بطريقة سريعة الاستجابة وشاملة.

وقد بدأت الدولة في مصر التركيز على تحقيق أهداف الحوكمة الرشيدة منذ عام 2001 من خلال المبادرة التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في هذا الوقت، إدراكًا من الدولة أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب تطوير إطار تنظيمي ومؤسسي يحكم عمل القطاع الخاص، والمجتمع المدني وجميع الأطراف في اقتصادات السوق الحرة، ويضمن التزام مصر بالقواعد الدولية، وبمعايير الحوكمة المتعارف عليها. وتعد مصر من أوائل دول الشرق الأوسط التي طبقت مبادئ الحوكمة الرشيدة، وقد أدى تطبيقها إلى العديد من النتائج الاقتصادية المواتية، بما في ذلك زيادة الشفافية، وجذب الاستثمارات الجديدة، سواء المحلية أو الأجنبية، فضلًا عن تراجع الفساد، ودعم التنمية الاقتصادية.

في ضوء ذلك، ركز الكثير من الأدبيات على تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي المتمثل في معدل نمو الناتج الإجمالي، بينما تندر الدراسات التي حاولت تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والتنمية البشرية.. وعليه، تسعى الدراسة، من خلال المنهج الوصفي التحليلي، إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الدولية وكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للبعد الاقتصادي للتنمية، ومؤشر التنمية البشرية كمؤشر للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وذلك بالتطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2002 إلى 2022.

ومن ثمَّ، تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة في تحديد مدى تأثير التطبيق الفعَّال للحوكمة في مؤشرات التنمية الاقتصادية بشقيها الاقتصادي والبشري. وتتمثل الإضافة البحثية لهذه الدراسة التطبيقية في تطبيق التحليل المتعلق بدراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومؤشر التنمية البشرية على الاقتصاد المصري، لتحديد مدى قوة

ومعنوية العلاقة بين التطبيق الفعَّال للحوكمة، والنهوض بمعدلات التنمية البشرية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهم القنوات التي تؤثر من خلالها الحوكمة في التنمية الاقتصادية؟
- هل توجد علاقة معنوية بين مؤشرات الحوكمة الدولية ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2002–2022؟
- ما تأثير مؤشرات الحوكمة الدولية في مؤشر التنمية البشرية في مصر خلال الفترة 2002–2022؟
- ما أبرز نقاط القوة والضعف في الإطار المؤسسي والتشريعي المتعلق بتفعيل الحوكمة الرشيدة في مصر، وما السياسات الواجب اتباعها لتحسين الحوكمة؟

تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسة بخلاف المقدمة والخاتمة، يتناول القسم الأول العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية من حيث الإطار النظري الحاكم لتلك العلاقة، ومحاور الحوكمة الرشيدة والآليات التي تؤثر من خلالها في التنمية. ويستعرض القسم الثاني الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين الحوكمة والتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي. ويختص القسم الثالث بالتحليل الوصفي للبيانات للوقوف على العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المختلفة وكل من النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية. وفي ضوء ذلك، تقوم الدراسة في القسم الرابع بتحليل نقاط القوة، ونقاط الضعف التي تم التوصل إليها من التحليل، وتقدم وفقًا لذلك مجموعة من الفرص التي يمكن استغلالها في ظل التحديات الكامنة.

العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الإطار النظري

تجدر الإشارة في البداية إلى الإطار النظري الحاكم للعلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية، والقنوات التي تنتقل من خلالها، والتي يمكن التعبير عنها من خلال الشكل (1).

الشكل 1

القنوات التي تؤثر من خلالها الحوكمة الرشيدة في التنمية الاقتصادية

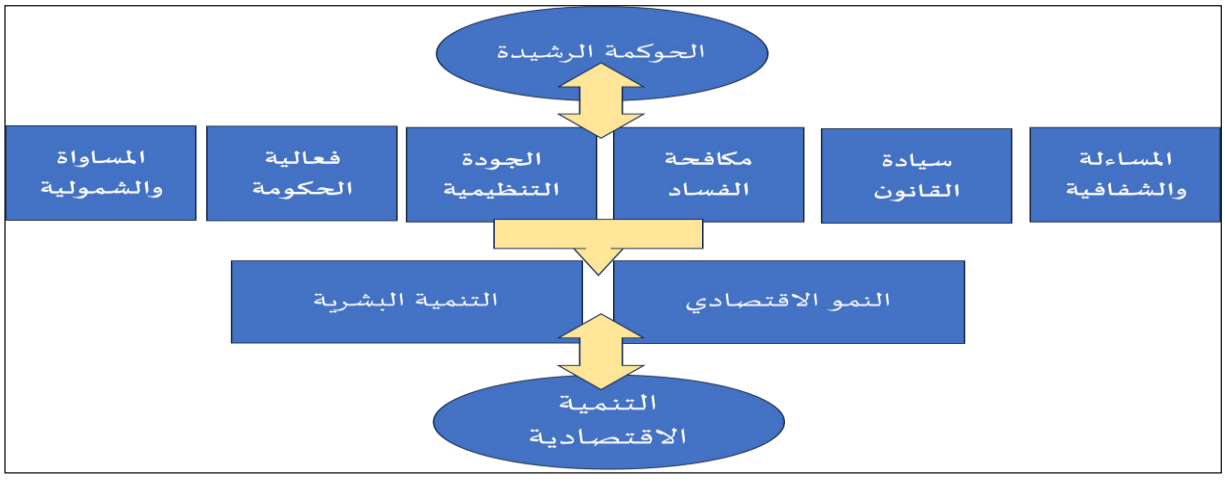

المصدر: من إعداد الباحثتين.

حتى الثمانينيات، لم تكن الحوكمة أكثر من مجرد مفهوم نظري، ولكن بعد دراسة البنك الدولي التي أدخلت مصطلح "الحوكمة الرشيدة"، وسلطت الضوء على ضرورتها وأهميتها، حقق تطبيق مبادئ الحوكمة عام 1989 نتائج إيجابية؛ حيث تم تنفيذ الإصلاح المؤسسي جنبًا إلى جنب مع تعزيز حوكمة القطاع العام في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما أدى إلى تحسن الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ. ولا يوجد إجماع على تعريف محدد للحوكمة، واختلفت المؤسسات الدولية في تعريفها. فتعرفها منظمة التمويل الدولية بأنها النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات، أو المؤسسات، والتحكم في أعمالها. وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها مجموعة من العلاقات بين المسؤولين عن إدارة الشركة، ومجلس الإدارة وحملة الأسهم، وأصحاب المصلحة الآخرين (بن حسين، 2015).

نشر البنك الدولي عام 1992 وثيقة "الحوكمة والتنمية"، التي عرَّفت الحوكمة بأنها "الطريقة التي تتم بها ممارسة السلطة من أجل التنمية من خلال إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية للدولة". وأوضح هذا التعريف أهمية دور الحوكمة في النهوض بالبلاد. ونظرًا لوضوح آثار تطبيق الحوكمة الرشيدة في العديد من البلدان، أصدر البنك الدولي تعريفًا نهائيًّا للحوكمة بأنها "عملية صنع سياسات منفتحة ومستنيرة، ويمكن التنبؤ بها، وتتوافر بها الشفافية، مع وجود ذراع تنفيذية للحكومة مسؤولة عن أعمالها، ومجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، كلهم يعملون في ظل سيادة القانون".

وقد عكست هذه التعريفات المفهوم الشامل للحوكمة ودلالاته. ويوضح الجدول (1) عرضًا تفصيليًّا لمكونات الحوكمة، والآليات التي تؤثر من خلالها في التنمية الاقتصادية.

الجدول 1

آليات تأثير الحوكمة في النمو والتنمية الاقتصادية

البعد/الآلية/القناة	الأثر في النمو/التنمية
1. المساءلة والشفافية	وفقًا لـ Carstens (2005)، تضمن الشفافية توافر المعلومات اللازمة لقياس أداء استخدام الحكومة للسلطة، مما يساعد على ضمان المساءلة. يشير هذا إلى حقيقة أنه إذا لم تكن هناك مساءلة وشفافية بصورة مناسبة، فإن ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، مما يخلق بيئة سلبية تعوق التنمية.
2. سيادة القانون	تضمن الحوكمة الرشيدة وضع القوانين وإتاحتها للمواطنين؛ من أجل ضمان وضوح تلك القوانين للجميع، مما يساعد على دعم التنمية (Hamdan et al., 2020). فعندما يتم تطبيق سيادة القانون والتعامل معه على قدم المساواة؛ حيث لا يكون هناك أية معاملة تفضيلية خاصة بأفراد بعينهم وفقًا لوضعهم أو مكانتهم في المجتمع، فإن ذلك يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

3. مكافحة الفساد	أشار كل من Kaufmann, et al (2009) إلى أن الفساد يحدُّ من الاستثمار، ويعوق التنمية، وحتى تتمكن الحوكمة الرشيدة من دعم النمو الاقتصادي للأمة، يتعين اتخاذ تدابير قابلة للتنفيذ، يشارك فيها المواطنون مع الحكومة؛ لتحديد الأولويات في الدولة.
4. جودة اللوائح التنظيمية	أوضحت دراسة (Kraay and Kraufmann, 2002) أن إحدى ركائز التنمية الاقتصادية للدولة من خلال الحوكمة الرشيدة هي تحسين جودة نظام اللوائح، والذي بدوره يخلق حافزًا فعّالًا لكل من القطاعين العام والخاص. كما يستفيد المواطن العادي من السياسات التنظيمية الجيدة التي تساعد في تفعيل الإطار التشريعي، ومن ثمَّ الحد من الفساد؛ حيث يفتح ذلك الطريق لتنشيط ريادة الأعمال، ويزيد من جودة الخدمات العامة.
5. فاعلية الحكومة	تعزز الحوكمة الرشيدة من فاعلية الحكومة وقدرتها على إدارة مواردها بكفاءة، مما يضمن عدم إهدار الموارد (Al-Naser & Hamdan, 2021).
6. المساواة والشمولية	من خلال المساواة بين جميع فئات المجتمع، ودعم مشاركة جميع الأفراد في تنمية الدولة، مما يؤدي بدوره إلى النمو الفعَّال للاقتصاد، لا سيما إذا اقترن ذلك بالمساواة والعدالة بين جميع أفراد المجتمع في تطبيق القانون (Xu, 2000; Al Sahaf & Al Tahoo, 2021; Elbardan & Abd Elgawad, 2020).

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادًا إلى المصادر المدرجة في متن الجدول.

بالإضافة إلى تلك الآليات، تلعب الحوكمة الجيدة دورًا مهمًّا في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال قنوات متعددة. فمن خلال خفض تكلفة المعاملات، وتقليل عدم اليقين، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الثقة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز التنمية المستدامة، يمكن للحوكمة الجيدة أن تُسهم في خلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة.

فعندما تنخفض تكلفة المعاملات، تصبح بيئة الأعمال أكثر ملاءمة، وتزداد الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة، وتصبح الشركات أكثر قدرة على الاستثمار والنمو، ما يُؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ورفع مستوى المعيشة. وإضافة إلى ذلك، تساعد الحوكمة الجيدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا ما يُعزز التنمية الاقتصادية بشكل أكبر. وعلى صعيد آخر، تساعد الحوكمة الجيدة في تحسين جودة الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية؛ ما يُؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، ورفع مستويات الرفاهة.

يتطلب تحقيق التنمية شروطًا لا بد من توافرها، وأهمها وجود شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وتوزيع عائدات التنمية بشكل عادل ومنصف، وأن يتوفر عنصر استمرارية جهود الإصلاح الإداري، وأن تكون هناك هيئات إدارية فعَّالة، وتخطيط استراتيجي منظم (Al-Owaimer, 2017). وهذا ما توفره الحوكمة الرشيدة

بآلياتها وخصائصها ومؤسساتها المختلفة. وبالتالي، فإن الحوكمة الرشيدة تشكل البيئة المواتية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية؛ حيث تتيح للأفراد والجماعات التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بواجباتهم، وتسوية النزاعات بشكل عادل. وتضمن الحوكمة الرشيدة أيضًا تحديد الاهتمامات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الرئيسة على توافق آراء الأغلبية في المجتمع، وتضمن سماع أصوات الفئات المهمشة والضعيفة في عملية صنع القرار المتعلقة بتوزيع موارد التنمية (UNDP, 1997).

وتركز الحوكمة الرشيدة على اللامركزية في اعتماد السياسات التنموية، وتطبيقها على مختلف مناطق الدولة جغرافيًا، وبالتالي الاعتماد على المشاركة الشاملة لأفراد المجتمع، وتقريب المواطنين من الإدارة، وتلبية رغبات الجمهور، وتأمين أفضل الخدمات لهم (Ben Naoum, 2016). بيد أن هذا لا ينفي وجود أنواع من التنمية يمكن أن تحدث في ظل حوكمة غير رشيدة قد تحقق بعض التنمية. ومع ذلك، فإن استمرار التنمية بالمعنى الحقيقي للكلمة يتطلب بالتأكيد حكومة أفضل في ممارساتها نحو الحوكمة الرشيدة (Al-Sayed, 2006).

الدراسات التطبيقية السابقة

الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي

أكد العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تحسين جودة الحوكمة والنمو الاقتصادي. ففي 1997 توصلت دراسة Knack and Keefer إلى أن كلًّا من حقوق الملكية وإنفاذ العقود لهما تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على 29 دولة، باستخدام بيانات مسح القيم العالمي. وبالمثل، أثبت Campos and Nugent (1999) تأثيرًا إيجابيًّا معنويًّا للحوكمة في التنمية الاقتصادية في دول شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، وتوصل Kraay, et al. (1999) إلى نفس الاستنتاج حول أهمية الحوكمة الرشيدة في التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل البيانات المقطعية لأكثر من 150 دولة.

تم التوصل إلى نتائج مماثلة في الكثير من الأعمال البحثية التي أجراها صندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي؛ حيث أثبتت أن الحوكمة الرشيدة تؤدي إلى النمو الاقتصادي. وتوافقت مع تلك النتائج دراسة (Kraay and Kaufmann, 2002)، التي قامت بتقييم مؤشرات الحوكمة العالمية خلال الفترة من 1996 إلى 2002 في 175 دولة، بالتركيز على دول أمريكا اللاتينية، ووجدت علاقة إيجابية بين دخل الفرد وجودة الحوكمة.

قدم Acemoglu, et al. (2000) إحدى أهم الدراسات الرائدة في الأدبيات المتعلقة بالمؤسسات وتأثيرها في الأداء الاقتصادي. وتظهر الدراسة أن الاختلافات في الأداء الاقتصادي بين البلدان يمكن أن تكون بسبب الاختلاف في المؤسسات. وفي السياق نفسه، أظهر Acemoglu and Robinson (2008) أن الاختلافات في الرخاء الاقتصادي بين البلدان يمكن تفسيرها من خلال الاختلافات في المؤسسات السياسية. وتشير الدراسة إلى

أن إصلاح المؤسسات من شأنه أن يساعد في التخفيف من حدة الفقر. بالإضافة إلى ذلك، فقد تبين أن البلدان النامية التي لا تستوفي معايير الحوكمة الرشيدة تعاني من انخفاض النمو الاقتصادي. وعلى غرار ذلك، فإن الدراسة التي أجراها Acemoglu and Robinson (2012)، والتي تقارن بين المدن المجاورة على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، قد توصلت إلى استنتاج مفاده أن المؤسسات السياسية والاقتصادية تكمن وراء النجاح الاقتصادي، وأن مستوى الحوافز، وتنظيم العلاقة بين الدولة والسوق من خلال إطار مؤسسي فعَّال، هو العامل المحدد لتباين الأداء الاقتصادي للبلدان. وفي السياق ذاته أظهرت دراسة (Muhammad, 2022; Feyisa et al., 2022) أن هناك علاقة معنوية موجبة بين معظم مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي؛ حيث طبق Muhammad (2022) نموذج الانحدار الذاتي على 14 دولة من دول أمريكا اللاتينية باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 2002–2018، بينما استخدم كل من Feyisa et al. (2022) نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية على 34 دولة إفريقية خلال الفترة 2005–2019.

وبالرغم من ذلك، فقد توصل بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشرات الحوكمة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل الأخرى، ومن ثمَّ فإن الحوكمة الرشيدة شرط ضروري، ولكنه غير كافٍ لتحقيق النمو الاقتصادي، الذي يتطلب توفر بيئة مواتية توجد بها كل مقومات النمو الشامل والمستدام. وتتضمن تلك الدراسات دراسة (Giorgis, 2017) التي خلصت إلى وجود علاقة غير معنوية بين كل من مؤشر التحكم في الفساد، ومؤشر فاعلية الحكومة، والنمو الاقتصادي مقاسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالتطبيق على 21 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي السياق ذاته، استخدمت دراسة (Akinci et al., 2023) التكامل المتناظر المقطعي في 21 دولة من الاتحاد الأوروبي، وخلصت إلى وجود علاقة غير معنوية بين مؤشرات فاعلية الحكومة، وسيادة القانون والمساءلة، والنمو الاقتصادي، بينما وجدت علاقة معنوية موجبة بين مؤشرات التحكم في الفساد والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تم تطبيقها على الاقتصاد المصري، فقد أجرت دراسة (عزت، 2023) تحليل أداء مؤشرات الحوكمة المختلفة في الاقتصاد المصري، وأوضحت من خلال التحليل الوصفي انعكاس التطور الإيجابي في مؤشرات الحوكمة على معدلات النمو الاقتصادي في مصر. ويمثل البحث الحالي إضافة لتلك الدراسة؛ حيث يضيف بُعدًا جديدًا للتحليل من خلال دراسة تأثير مؤشرات الحوكمة في مؤشر التنمية البشرية، وليس فقط النمو الاقتصادي؛ لتحليل العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية من منظور الشامل.

الحوكمة الرشيدة وتنمية رأس المال البشري

قام كل من Sameti et al. (2012) بدراسة تأثير الحوكمة الرشيدة في مؤشر تنمية رأس المال البشري في دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 2005–2009، ووجدا أن هناك أربعة مؤشرات، من بين المؤشرات الستة

الخاصة بالحوكمة الرشيدة، لها تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر تنمية رأس المال البشري، وهي: المساءلة والشفافية، وفاعلية الحكومة، وجودة اللوائح التنظيمية، وسيادة القانون.

من ناحية أخرى، قام كل من Nandha and Smyth (2013) بتحليل العلاقة بين الحوكمة الرشيدة وتنمية رأس المال البشري في 186 دولة خلال الفترة 1995–2011، وكشفت النتائج أن الحوكمة الرشيدة وتنمية رأس المال البشري يعزز كل منهما الآخر، لكن تأثيرهما في تنمية رأس المال البشري يتدهور بمرور الوقت. كما وجدت الدراسة أن تأثير تنمية رأس المال البشري في جودة الحوكمة أكبر من تأثير الحوكمة على تنمية رأس المال البشري، وهو ما يعني أن قدرة الحكومات على التأثير في التنمية آخذة في التدهور. وهذا مؤشر على الاضطرابات العامة المتزايدة، الأمر الذي يتطلب من الحكومات تحويل الموارد من التنمية إلى الحفاظ على القانون والنظام. إلى جانب ذلك، فإن الإنفاق على تحسين واقع تنمية رأس المال البشري في البلدان أكثر جدوى من الإنفاق على تحسين جودة الحوكمة. وتهدف دراسة (Ahmad and Saleem, 2014) إلى تحديد مؤشرات الحوكمة الرشيدة الأكثر أهمية في تأثيرها في التنمية البشرية، وأظهرت أن مؤشرات الحوكمة الرشيدة التي تلعب دورًا ديناميكيًّا وتأثيرًا في التنمية البشرية هي فاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد، وجودة اللوائح التنظيمية، وبالتالي، يجب على الحكومات التركيز عليها لتحسين رفاهة شعوبها.

قامت دراسة (Abu–Ismail, et al., 2016) ببناء مؤشر معدل لتنمية رأس المال البشري يأخذ في الاعتبار إطار الحوكمة السائد في الدول العربية. ودرس الباحثون أهمية مؤشرات الرأي، والمساءلة، وسيادة القانون في تحقيق التنمية الحديثة، وأشاروا إلى أن العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية تعتمد –إلى حد كبير– على أوضاع الدولة. ففي حالة البلدان العربية، تلعب العوامل الجيوسياسية الخارجية دورًا مهمًّا في زيادة النزاعات، وتوصلت الدراسة إلى أن حالات تحقيق درجات أعلى في مؤشر تنمية رأس المال البشري في بلدان ذات مستويات منخفضة من الحوكمة الرشيدة قد تنجم عن استخدام وسائل أخرى غير إصلاحات الحوكمة، مثل: تدخلات المنظمات الدولية، أو في بعض الأحيان وجود حكومة قوية لديها الإرادة لتحقيق التنمية. وقد ركزت دراسة (Ngo, 2017)، التي تم تطبيقها على فيتنام، على تأثير الحوكمة الرشيدة في تنمية رأس المال البشري، وأظهرت أن الحوكمة تؤثر –بشكل كبير– في بعض جوانب تنميتها، مثل: الحريات السياسية والمشاركة السياسية، وبدرجة أقل في المكونات التقليدية لتنمية رأس المال البشري، والتي تشمل الصحة، والدخل، والتعليم.

في عام 2018 قام كل من Keser and Gökmen بفحص العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة ومستوى تنمية رأس المال البشري في 33 دولة من أعضاء ومرشحين للعضوية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2002 إلى 2012. ووجد الباحثان علاقة إيجابية بين مستوى الحوكمة الرشيدة وتنمية رأس المال البشري، وكذلك علاقة إحصائية قوية بين المؤشرات الثلاثة للحوكمة الرشيدة: جودة اللوائح التنظيمية، وفاعلية الحكومة، وسيادة القانون، ومستوى تنمية رأس المال البشري في جميع دول العينة. هذا بالإضافة إلى تمتع الأعضاء الأوائل في

الاتحاد الأوروبي الأعلى نسبيًا في أداء مؤشرات الحوكمة الرشيدة بالتقييم الأعلى في مؤشر تنمية رأس المال البشري. ودرس Gaur and Kant (2020) دور الحكومة والحوكمة في تنمية رأس المال البشري، وركزت الدراسة على تأثير دور الإنفاق الحكومي ومؤشر سيادة القانون على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مثل التعليم والصحة في تنمية رأس المال البشري. وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تساعد على تعزيز تنمية رأس المال البشري من خلال تأثيرها الإيجابي الواضح في سهولة إنفاذ العقود، وتجنب الفوضى الاجتماعية، مما يعزز تنمية رأس المال البشري.

تناولت دراسة (Qader, 2020) أثر الحوكمة الرشيدة في تنمية رأس المال البشري في العراق خلال الفترة 2005–2018، ووجدت علاقة مباشرة بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة وتنمية رأس المال البشري، وأن مؤشرات الرأي، وسيادة القانون، والمساءلة، هي أكثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة تأثيرًا في تنمية رأس المال البشري.

ومن ثمَّ، أوضحت الأدبيات وجود علاقة إيجابية لمؤشرات الحوكمة على كلٍ من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وإن اختلفت أبعاد الحوكمة الأكثر تأثيرًا على كل منهما. وبالتالي، يتناول التحليل التالي تأثير مؤشرات الحوكمة في التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 2010–2020 في محاولة لتحديد أبعاد الحوكمة الأكثر تأثيرًا، ومن ثمَّ توجيه الجهود نحو تلك الأبعاد، وصياغة السياسات الملائمة.

تحليل مؤشرات الحوكمة الرشيدة

تماشيًا مع آليات وقنوات تطبيق الحوكمة الرشيدة، اهتم العديد من البلدان النامية والمتقدمة –على حد سواء– بحساب مؤشرات مختلفة للحوكمة بأبعادها المختلفة. وتعد تلك المؤشرات بمثابة وسائل فعَّالة لمساعدة وتوعية متخذي القرار، والمواطنين، ووسائل الإعلام، والأكاديميين، والمجتمع المدني، وأصحاب المصالح وغيرهم من الجهات المعنية؛ للتعرف على مفاهيم الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، كما أنها تمثل كذلك أداة لتقييم حالة الحكم في الدولة بطريقة مبسطة ومباشرة. ويمكن للمؤسسات الدولية، والمستثمرين المحتملين من القطاع الخاص الاستفادة من هذه المؤشرات؛ للحصول على معلومات حول المشروعات ذات الأولوية، والتحديات التي تواجهها.

ومن خلال تحليل اتجاه مؤشرات الحوكمة المختلفة مع مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية يمكن الاستدلال على طبيعة العلاقة بينهما، والتوصل إلى توصيات وسياسات مقترحة تُمكن من الاستفادة من الوضع القائم، وتفادي أوجه القصور الكامنة، في سبيل الوصول إلى وضع أفضل في كلٍ من بعدي الحوكمة والتنمية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الحوكمة الرشيدة ومؤشرات التنمية الاقتصادية، يتم تناول التنمية من خلال بعدين: البعد الاقتصادي الذي يتم قياسه بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والبعد الاجتماعي والذي يمكن قياسه بمؤشر التنمية البشرية (HDI). وفيما يتعلق بمؤشرات الحوكمة، تصدر العديد من المؤسسات الدولية مؤشرات مختلفة تعكس أبعادًا متعددة للحوكمة، وتعبر عن القنوات السالف الإشارة إليها.

من هذه المؤشرات تلك الصادرة عن البنك الدولي، ومؤشر مدركات الفساد، واستبيان الأمم المتحدة عن أداء الحكومة الإلكترونية UN e-government Survey، ومؤشر إبراهيم عن الحوكمة الإفريقية، ويمكن كذلك الاستناد إلى مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال Ease of Doing Business كمؤشر للبيئة التنظيمية للعمل. ويوضح الشكل التوضيحي التالي عرضًا موجزًا لمجموعة مؤشرات الحوكمة والتنمية الاقتصادية –ببعديها الاقتصادي والاجتماعي– التي تعتمد عليها الدراسة في منهجيتها التحليلية.

الشكل 2

مؤشرات الحوكمة الدولية

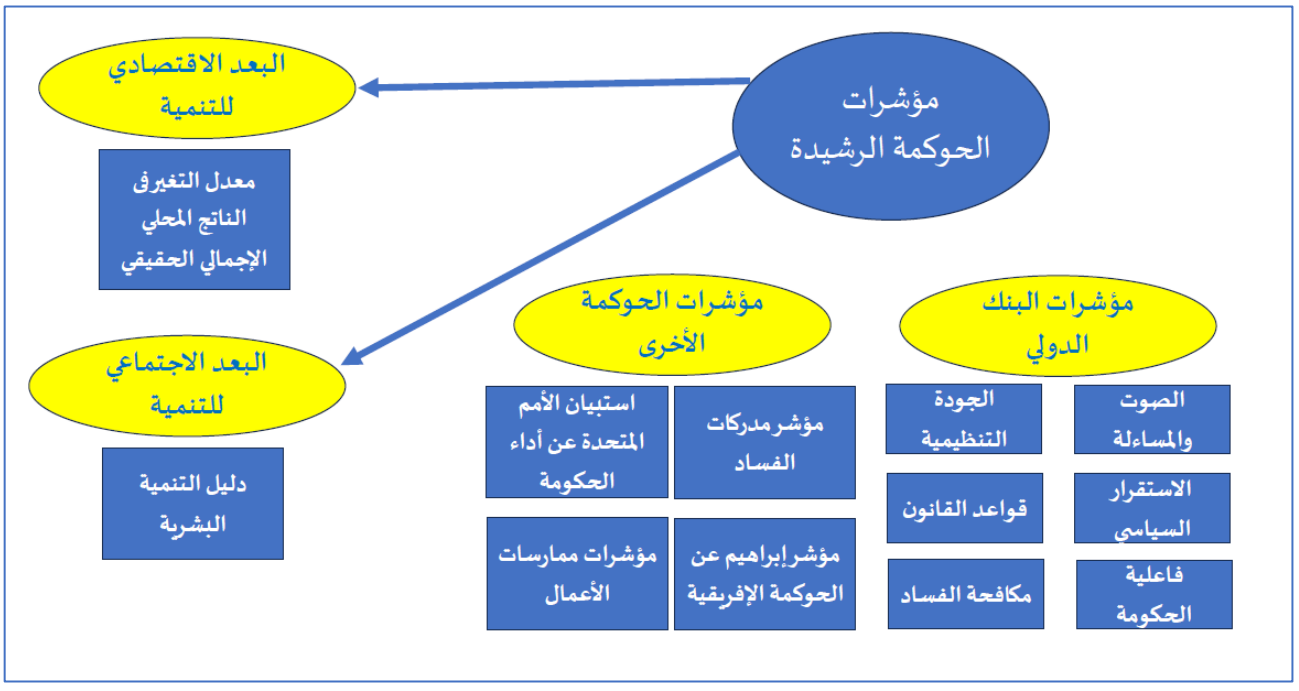

المصدر: من إعداد الباحثتين.

وتتناول الدراسة بالتحليل العلاقة بين المؤشرات المختلفة للحوكمة والتنمية الاقتصادية ممثلة في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي

مؤشرات البنك الدولي

هي مجموعة البيانات الأكثر شمولًا حول الحوكمة، والتي تعكس ثلاثة أبعاد مختلفة: أولًا، العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها؛ وثانيًا، قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعَّال؛ وأخيرًا، احترام المواطنين ونوعية المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

تقيس مجموعة البيانات ستة مؤشرات (اثنين لكل بُعد)، مما ينتج عنه إجمالي ستة مؤشرات للحوكمة، هي: الصوت والمساءلة Voice and Accountability، والاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب Political Stability and Absence of Violence/ Terrorism، وفاعلية الحكومة Government Effectiveness، والجودة التنظيمية Regulatory Control، وسيادة القانون Rule of Law، ومكافحة الفساد Control of Corruption.

يوضح الشكل رقم (3) تطور تلك المؤشرات خلال الفترة من 2003 إلى 2022، فضلًا عن العلاقة بينها وبين معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي.

الصوت والمساءلة. يعكس هذا المؤشر التصور حول مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين المجموعات، ووسائل الإعلام الحرة. وقد وصل المؤشر إلى أعلى درجة (أدنى قيمة سلبية) −0.76 عام 2012 بعد ثورة يناير 2011، ثم ارتفع عام 2013 نظرًا لحدوث الانتخابات الرئاسية الحرة في البلاد في العام نفسه، ثم انخفض المؤشر مرة أخرى في اتجاه تنازلي وصولًا إلى -1.45 عام 2022.

الاستقرار السياسي وغياب العنف أو الإرهاب. يقيس المؤشر التصور الخاص باحتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف، بما في ذلك الإرهاب، وقد أظهر تحسنًا طفيفًا عام 2008، حيث سجل أعلى درجة (أدنى قيمة سلبية) −0.51، ومنذ ذلك الحين بدأ المؤشر في الانخفاض ووصل عام 2013 إلى أقل قيمة، (−1.64) في أعقاب ثورة يناير وعدم الاستقرار السياسي. ومنذ 2014، بدأ الاتجاه الصعودي للمؤشر ليعكس عودة الاستقرار السياسي.

فاعلية الحكومة. يعكس المؤشر التصور حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. وقد شهد مؤشر فاعلية الحكومة انخفاضًا حادًا منذ عام 2009 في ظل التغيرات التي صاحبت الحياة السياسية المصرية بعد عام 2011، وحينذاك أبرز المؤشر مشكلة تعكس عدم قدرة الحكومة المصرية على معالجة أسباب البيروقراطية الكامنة التي تعوق فاعلية الحكومة، وتؤثر في الاستجابة لشؤون المواطنين بسرعة وبكفاءة. ثم عاود المؤشر الارتفاع عام 2019، مع ظهور نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي في 2017، والذي تم من خلاله تطبيق عدد من الإصلاحات الإدارية؛ مثل: تبسيط الإجراءات، ودمج الخدمات الإلكترونية، وقد ساعدت هذه الإصلاحات على تحسين جودة الخدمات العامة، وسرعة وكفاءة الاستجابة لشؤون المواطنين. ومن الإصلاحات أيضًا تحسين

كفاءة الخدمة المدنية من خلال برامج التدريب والتطوير، والتي ساعدت على تحسين مهارات موظفي الخدمة المدنية ورفع مستوى أدائهم.

الجودة التنظيمية. يعكس المؤشر التصور حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززه. ومنذ عام 2012، بدأ المؤشر في الانخفاض بدرجة كبيرة، حتى وصل إلى أقل قيمة عند −0.89 عام 2016، وذلك كنتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية، والتغييرات المتكررة في القوانين واللوائح، وأيضًا نقص التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة. وقد بدأ المؤشر في التعافي والتحسن بشكل ملحوظ حتى عام 2021، كنتيجة للتحسن في بيئة الأعمال، والاستقرار السياسي.

الشكل 3

مؤشرات الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

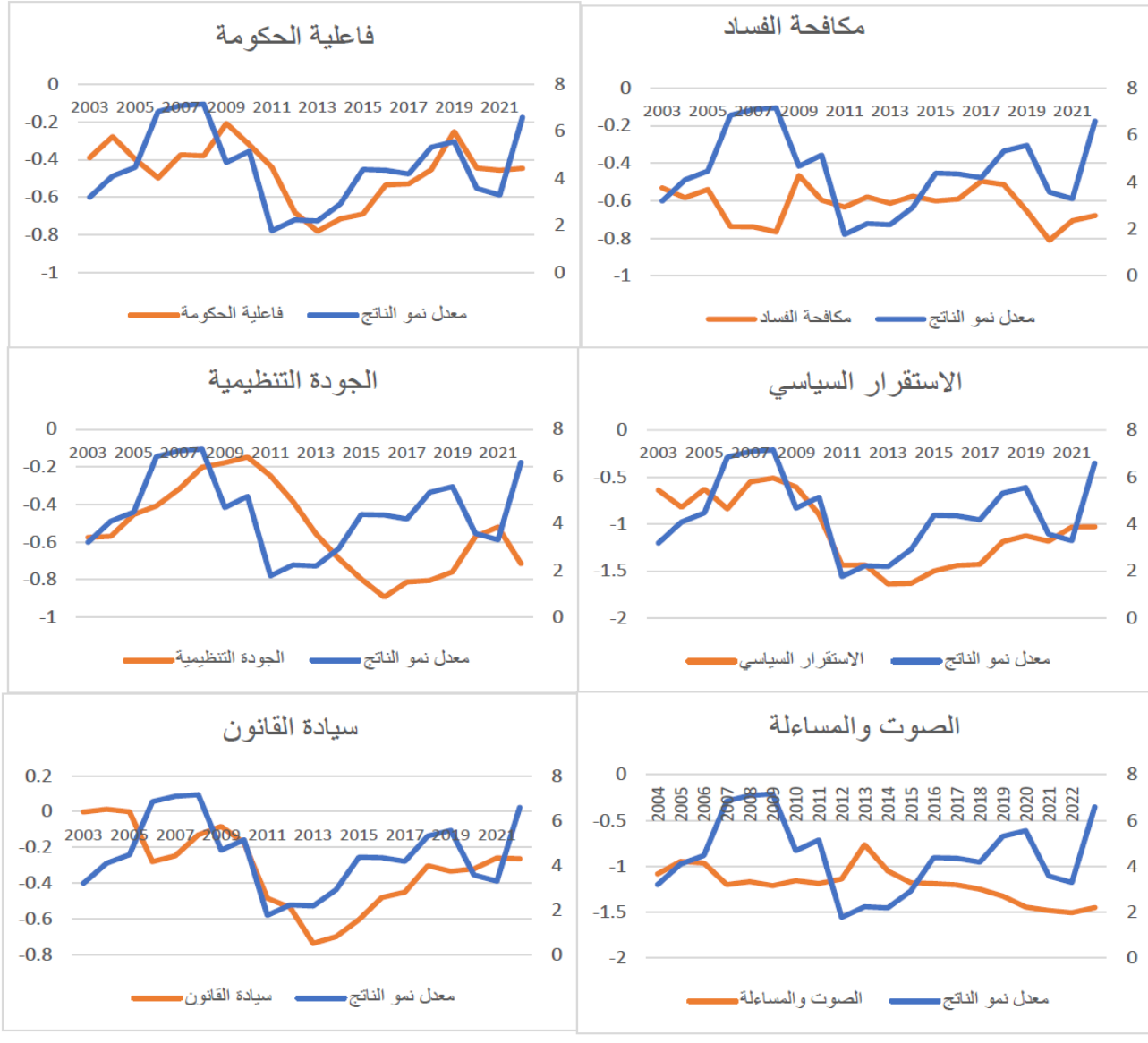

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادًا إلى بيانات البنك الدولي للفترة من 2003 إلى 2022.

سيادة القانون. يعكس المؤشر التصور حول مدى ثقة الأطراف المختلفة في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلًا عن احتمالية ارتكاب الجريمة والعنف. وابتداءً من عام 2014، اتخذت الحكومة المصرية عدة تدابير لتحقيق استقرار الوضع الأمني، وسياسات لمكافحة الجرائم المنظمة. وقد تم اعتماد عدد من خطط العمل القومية؛ لتعزيز سيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، وتمكين النساء والشباب. ونتج عن ذلك ارتفاع المؤشر مرة أخرى منذ عام 2014 (El Baradei, 2021)؛ حيث يتضح الاتجاه التصاعدي للمؤشر حتى عام 2022.

مكافحة الفساد. يبرز المؤشر التصور عن مدى استخدام ممارسات السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة. ففي عام 2014، اعتمدت الدولة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مدتها أربع سنوات، ومنذ ذلك الحين كشفت هيئة الرقابة الإدارية المصرية عن عدد غير مسبوق من قضايا الفساد. وأسفرت هذه الاستراتيجية عن بعض التحسن في المؤشر حتى عام 2017، قبل البدء في الاتجاه التنازلي مرة أخرى عام 2018 بما يعكس عودة ارتفاع ممارسات الفساد مرة أخرى (El Baradei, 2021). وفي العامين الآخرين 2020 و2021، عاود المؤشر التعافي ليعكس جهود الدولة المستمرة في مكافحة الفساد، والتي من بينها إطلاق الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد 2022/2019. ومن المتوقع أن يستمر مؤشر الفساد في التحسن تزامنًا مع إطلاق المرحلة الثالثة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2030/2023.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي المتمثل في معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكما يتضح من الشكل السابق، تظهر علاقة غير مستقرة بين كل من مؤشرات الحوكمة بأبعادها المختلفة وبين النمو الاقتصادي؛ حيث يمكن –بشكل عام– تقسيم الفترة الزمنية محل الدراسة إلى ما قبل عام 2011، وما بعده. وهذا ما يؤكده معامل الارتباط بين المتغيرات، والذي يوضح تبدل إشارة المعامل قبل ثورة يناير وبعدها في أغلب المؤشرات (عدا مؤشري الاستقرار السياسي والصوت والمساءلة؛ حيث ظلت العلاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والمتغير الأول، وسالبة مع المتغير الثاني طيلة فترة الدراسة) وذلك كما يتضح من الجدول رقم (2).

الجدول 2.

معامل الارتباط بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2003–2020)

	2010–2003	2020–2011
فاعلية الحكومة	−0.41	0.52
الجودة التنظيمية	0.51	−0.74
سيادة القانون	−0.84	0.60
مكافحة الفساد	−0.89	0.00
الاستقرار السياسي	0.22	0.61
الصوت والمساءلة	−0.68	−0.62

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادًا إلى بيانات البنك الدولي للفترة من 2003 إلى 2022.

في هذا الإطار، يمكن القول –بشكل عام– بوجود علاقة سالبة بين مؤشرات الحوكمة قبل عام 2011، ومعدل نمو الناتج. ويمكن تفسير تلك العلاقة السالبة في ضوء اعتبار مرحلة ما قبل الثورة مرحلة نمو اقتصادي مرتفع، تركزت فيها جهود الدولة في تحقيق استقرار ونمو اقتصادي، دون أن يقترن ذلك بجهود مناظرة نحو تحسن مؤشرات الحوكمة، وذلك كما يؤكده تدهور مؤشرات مكافحة الفساد، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون، والصوت والمساءلة، وفاعلية الحكومة قبل ثورة يناير؛ وإن كان مؤشر الجودة التنظيمية قد شهد تحسنًا ملحوظًا خلال الفترة.

ومن الملاحظ أن هذه العلاقة تغيرت بعد عام 2011؛ حيث أصبحت موجبة في معظم المؤشرات (عدا مؤشري الجودة التنظيمية، والصوت والمساءلة)؛ لأن التعافي في معدلات النمو الاقتصادي بعد الثورة رافقه تحسن ملحوظ في عدد من مؤشرات الحوكمة. ومع تغيير الحكومة، رافق ارتفاع الوعي السياسي أيضًا تغييرٌ في المنظور المؤسسي والشعبي نحو مفهوم الحوكمة، وتزايد أهميته وشعبيته، ولا سيما من خلال تبني الدولة لاستراتيجيات الإصلاح الإداري، ومكافحة الفساد.

وتتماشى تلك النتائج التي تشير إلى وجود علاقة موجبة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي مع الأدبيات السابقة، سواء الوصفية أو التطبيقية، التي أوضحت أن تحسن مؤشرات الحوكمة يؤدي إلى خلق بيئة مواتية لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

مؤشرات الحوكمة الأخرى

مؤشر مدركات الفساد. يصدر المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية، ويهدف إلى قياس مستويات الفساد في القطاع العام من خلال مجموعة من الدراسات الاستقصائية للخبراء والمديرين التنفيذيين في عدد من المنظمات والهيئات الدولية. وقد حصلت مصر على أفضل نتيجة عام 2014 برصيد 37 نقطة. ومع ذلك، انخفضت الدرجة أعوام 2015 و2016 و2017 لتصل إلى 36 و34 و32 نقطة، على التوالي، مع تطبيق الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد. وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في 2015، فإن المؤشر عاود الانخفاض ليصل إلى 30 في 2022.

استبيان الأمم المتحدة عن أداء الحكومة. يقيس مدى استعداد المؤسسات الوطنية وقدرتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة، ويتألف من مؤشر الخدمة عبر الإنترنت، الذي يقيس قدرة الحكومة ورغبتها في تقديم الخدمات والتواصل مع مواطنيها إلكترونيًّا، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات الذي يقيس البنية التحتية الحالية المطلوبة للمواطنين للمشاركة في الحكومة الإلكترونية، ومؤشر رأس المال البشري الذي يقيس قدرة المواطنين على استخدام الخدمات الإلكترونية الحكومية.

كما يتبين من الشكل (4)، وصلت مصر إلى أعلى ترتيب لها في هذا المؤشر عام 2014؛ حيث جاءت في المرتبة 80 من أصل 193 دولة. ومع ذلك، انخفض أداؤها –بشكل كبير– في القياسين التاليين؛ حيث وصل إلى 108 من أصل 193 عام 2016، و114 من أصل 193 عام 2018. ومع ذلك، كان هناك تحسن طفيف عام 2020؛ حيث احتلت المرتبة 111 مرة أخرى من إجمالي 193 دولة.

مؤشر إبراهيم عن الحوكمة الإفريقية. على المستوى القاري، يقيس المؤشر الحوكمة من خلال التركيز على أداء الدول في عدد من الأبعاد هي: أولًا، السلامة وسيادة القانون، والتي تشمل الشفافية والمساءلة والأمن القومي. وثانيًا، المشاركة العامة وحقوق الإنسان. وثالثًا، الفرص الاقتصادية المستدامة، والتي تشمل أداء الإدارة العامة والبنية التحتية وبيئة الأعمال. ورابعًا، التنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية.

وكما يتضح من الشكل رقم (4)، فإن أدنى قيمة للمؤشر منذ عام 2010 كانت عام 2013، عندما سجل 42.4 نقطة. وقد يعود ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد في أعقاب ثورة 2011، مثله في ذلك مثل الاتجاه العام لمعظم مؤشرات الحوكمة. ومنذ عام 2014، تحسنت نتيجة المؤشر، حيث وصلت إلى أفضل مستوياتها عام 2017، عند 49.9 نقطة، ولكنها تراجعت مرة أخرى في مؤشر 2020 (الذي يضم نقاط المؤشر لعام 2019) إلى 47.4 نقطة. ويتمثل أحد التفسيرات المحتملة لهذا الانخفاض في أن المؤسسة، التي

أعدت التقرير، أجرت مراجعة متعمقة وشاملة للمؤشر بين عامي 2018 و2020؛ حيث تمت إضافة أبعاد جديدة للحوكمة، وتمت مراجعة الإطار العام للمؤشر وكيفية احتسابه.

مؤشرات ممارسة الأعمال. تركز المؤشرات على مجموعة من الأبعاد المتعلقة بالبيئة التنظيمية الخاصة بممارسة الأعمال من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعتمد –في الغالب– على استطلاعات الرأي حول القضايا المتعلقة ببدء العمل التجاري، وتسجيل الملكية، والحصول على المرافق، وتنفيذ العقود، والتجارة عبر الحدود، وغيرها من القضايا التي تؤثر في بيئة الأعمال. وبشكل عام انعكس أفضل أداء للدولة المصرية في مؤشر عام 2011، عندما احتلت المرتبة 94 من أصل 183 دولة، ويعبر ذلك عن التحسن في مناخ الأعمال عن الفترة الزمنية السابقة، وهي الفترة التي سبقت حالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة. فقد حققت مصر تحسنًا ملحوظًا في ممارسة أنشطة الأعمال بين عامي 2006 و2010، كنتيجة للعديد من الأسباب والجهود، من أهمها: إصلاحات الحكومة؛ حيث نفذت الحكومة المصرية عدة إصلاحات لتبسيط إجراءات وتراخيص تأسيس الأعمال، شملت تسهيل تسجيل الشركات، وتقليل عدد المستندات المطلوبة للتراخيص، وتحسين الوصول إلى الائتمان والتمويل، وتبسيط إجراءات التجارة الدولية، وتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق المستثمرين.

وبلغ أدنى ترتيب للدولة عام 2016، عندما وصلت إلى 131 من أصل 189 دولة وذلك بعد ظهور الانعكاسات السلبية لحالة عدم الاستقرار، والتي نتج عنها تراجع الثقة في الاقتصاد المصري. وإن كان بدأ يحدث بعض التحسن بعد ذلك مع زيادة اهتمام الدولة بتيسير الإجراءات، والحد من البيروقراطية، وتقديم الحوافز للتشجيع على بدء الأعمال؛ وبالفعل تحسن المؤشر عام 2020 ليصل إلى أعلى قيمة له منذ عام 2016؛ حيث جاءت الدولة في المرتبة 114 من إجمالي 190 دولة، وذلك بعد تحقق الآثار الإيجابية المتوقعة من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الدولة في تطبيقه عام 2017 مع صندوق النقد الدولي.

الشكل 4

مؤشرات الحوكمة الأخرى ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

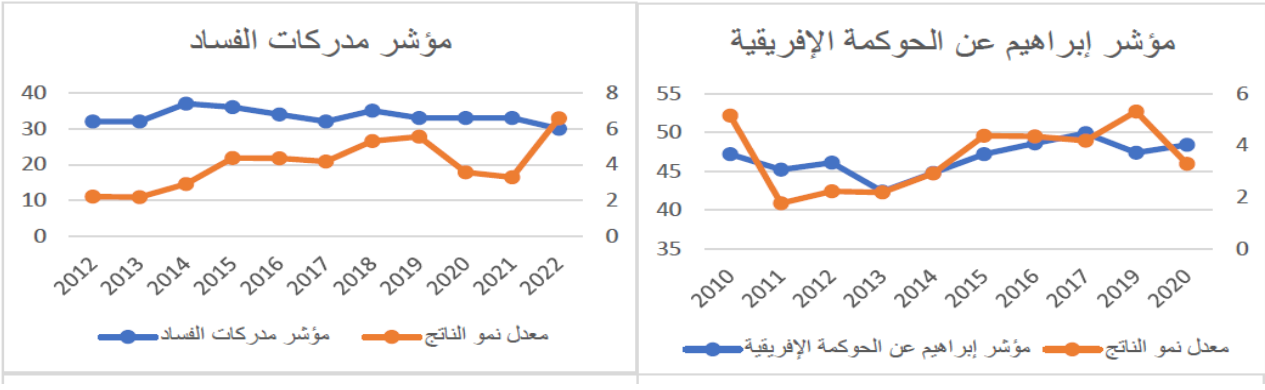

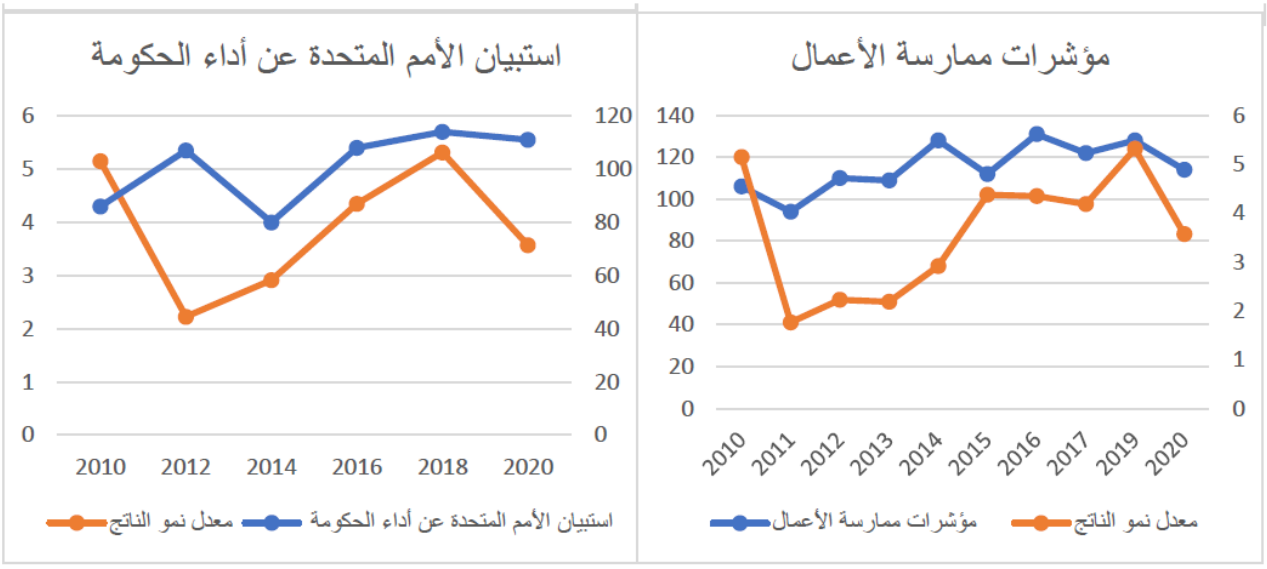

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادًا إلى بيانات البنك الدولي للفترة من 2003 إلى 2022.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين هذه المؤشرات والنمو الاقتصادي المتمثل في معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فيمكن ملاحظة النمط السابق نفسه فيما يتعلق بالعلاقة بين مؤشرات البنك الدولي والنمو الاقتصادي من حيث وجود علاقة غير مستقرة عبر فترة الدراسة. وبالنظر إلى الشكل رقم (2)، يلاحظ أنه بدءًا من عام 2014 –وهي الفترة التي ركزت فيها الدولة جهودها على الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد– بدأت تظهر العلاقة الموجبة بشكل أوضح وأقوى بين مؤشرات الحوكمة والتغير في الناتج المحلي الإجمالي.

ويرتبط التحسن في العديد من مؤشرات الحوكمة عام 2014 بعدد من الإجراءات الحكومية، التي تعكس التحول في توجه الدولة بهدف زيادة الفاعلية والكفاءة. ففي 2014، تبنت مصر دستورًا جديدًا، وانتخبت رئيسًا جديدًا، ووضعت الحكومة خطة تركز على الإصلاح الهيكلي، وتشجيع الاستثمار لزيادة النمو وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى التعديل المالي للسيطرة على عجز الميزانية والدين العام (Teti et al., 2017)

العلاقة بين الحوكمة والبعد الاجتماعي للتنمية

مؤشرات البنك الدولي

وعلى صعيد آخر فيما يتعلق بالعلاقة بين مؤشرات الحوكمة والبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية، فمن خلال استخدام مؤشر التنمية البشرية يمكن الاستدلال على طبيعة تلك العلاقة (من عدمها)، من خلال الرجوع إلى الشكل رقم (5). فيعد مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية، وهي: أولًا، حياة طويلة وصحية. وثانيًا، العلم والمعرفة. وثالثًا، التمتع بمستوى معيشي لائق. ويتم حساب مؤشر التنمية البشرية كمتوسط هندسي للمؤشرات التي تقيس كل بعد من الأبعاد الثلاثة. ويتم تقييم البعد الصحي من

خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويقاس البعد التعليمي بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين يبلغون من العمر 25 سنة فأكثر، والسنوات المتوقعة من الدراسة للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة. ويقاس مستوى المعيشة بالدخل القومي الإجمالي للفرد.

الشكل 5

مؤشرات الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي ومؤشر رأس المال البشري

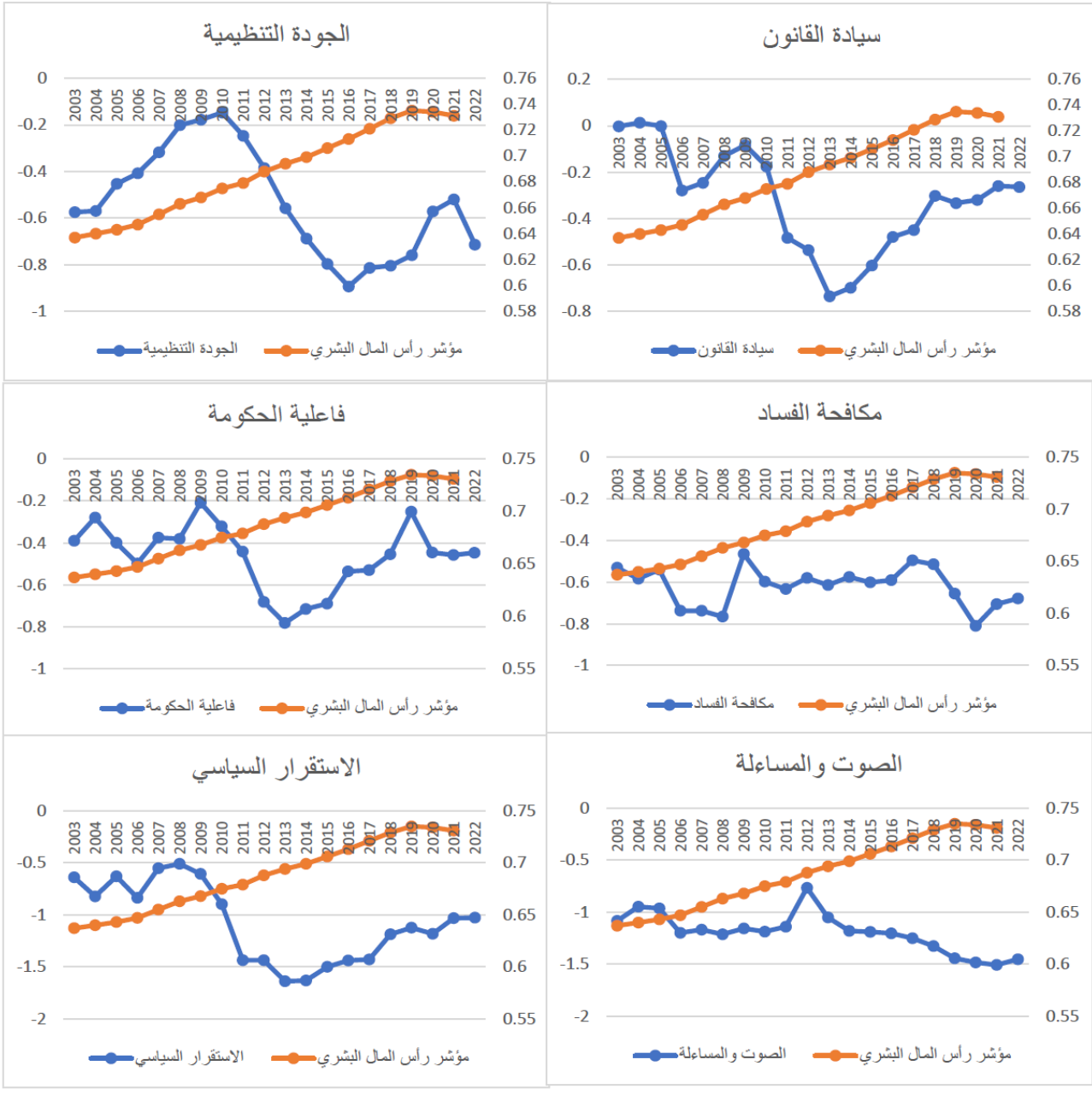

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادًا إلى بيانات البنك الدولي للفترة من 2003 إلى 2022.

وقد شهد مؤشر التنمية البشرية في مصر تحسنًا ملحوظًا من عام 2010 إلى عام 2021، فقد زادت قيمة المؤشر من 0.675 في عام 2010 إلى 0.731 في عام 2021، مما يشير إلى تحسن مستوى التنمية البشرية في الدولة (UNDP 2021). ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى عدة عوامل، مثل: زيادة متوسط العمر المتوقع، وتحسين الوصول إلى التعليم، وارتفاع معدل النمو، بالإضافة إلى زيادة الحيز المالي. وبالتالي، فإن التحسن في مؤشر التنمية البشرية خلال العقد الماضي يشير إلى أن مصر تحرز تقدمًا نحو مجتمع أكثر تطورًا وإنصافًا.

ومن الناحية النظرية، وكما تم إيضاحه سابقًا في مراجعة الأدبيات، فمن المفترض وجود علاقة موجبة بين مؤشرات الحوكمة والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة. فالحوكمة الرشيدة، التي تتسم بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون، عامل مهم في تعزيز التنمية البشرية، يمكن أن تساعد في خلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي، والحد من الفساد، وضمان توزيع عوائد النمو على نطاق واسع.

ومن خلال تحليل مؤشرات الحوكمة الخاصة بالبنك الدولي، وعلاقتها بالبعد الاجتماعي للتنمية، اتضح أن العلاقة الموجبة المفترضة مع رأس المال البشري قد تحققت –رغم تذبذب مؤشرات الحوكمة للأسباب السالف ذكرها– ولكن فقط بعد عام 2014. وتزامن ذلك مع التحسن المتواصل في مؤشر التنمية البشرية، مع تحسن مماثل في العديد من مؤشرات الحوكمة (باستثناء الصوت والمساءلة)، في ظل جهود الدولة واستراتيجياتها لتحسين الحوكمة ومكافحة الفساد. وقد ظهرت هذه العلاقة الموجبة –بشكل واضح– بعد انحسار التراجع في غالبية مؤشرات الحوكمة في أعقاب ثورة يناير 2011، والتي كان لها تأثير كبير على تلك المؤشرات؛ نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين، والتي أدت بدورها إلى التأثير سلبًا في التنمية لفترة زمنية انتقالية قبل أن يبدأ الاقتصاد في التعافي، وتستأنف الدولة جهودها للحفاظ على القانون والنظام، وفرض سيادتها.

وبشكل عام، يمكن القول إن الاتجاه التصاعدي والإيجابي في مؤشرات التنمية البشرية يعزو إلى أسباب أخرى بجانب مؤشرات الحوكمة، فبينما لعبت الحوكمة دورًا في تحسن البعد الاجتماعي للتنمية في مصر خاصة بعد ثورة يناير، إلا أنه هناك العديد من العوامل الأخرى التي أسهمت أيضًا في هذا التحسن، تتمثل أهم تلك العوامل في، أولًا: الاستثمار في التعليم، والذي نتج عنه تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس، خاصةً في المراحل الابتدائية والثانوية. وثانيًا: تم تحسين البنية التحتية للرعاية الصحية بشكل كبير، مع توسيع نطاق التغطية التأمينية الصحية/ وزيادة عدد المستشفيات والوحدات الصحية. وثالثًا، نفذت الحكومة المصرية العديد من البرامج لمكافحة الفقر، مثل برنامج تكافل، الذي يقدم مساعدات نقدية للأسر الفقيرة. ورابعًا: ساعد النمو الاقتصادي القوي خلال هذه

الفترة على تحسين مستوى المعيشة للعديد من المصريين. وخامسًا: لعبت المنظمات غير الحكومية دورًا مهمًّا في دعم البرامج الاجتماعية.

مؤشرات الحوكمة الأخرى

يوضح التحليل التالي العلاقة بين مؤشر رأس المال البشري، ومؤشرات الحوكمة الأخرى المتمثلة في مؤشر إبراهيم عن الحوكمة الاقتصادية الإفريقية، ومؤشر مدركات الفساد، ومؤشرات ممارسات الأعمال، واستبيان الأمم المتحدة عن أداء الحكومة. وذلك كما يوضحها الشكل رقم (6).

الشكل 6

مؤشرات الحوكمة الأخرى ومؤشر رأس المال البشري

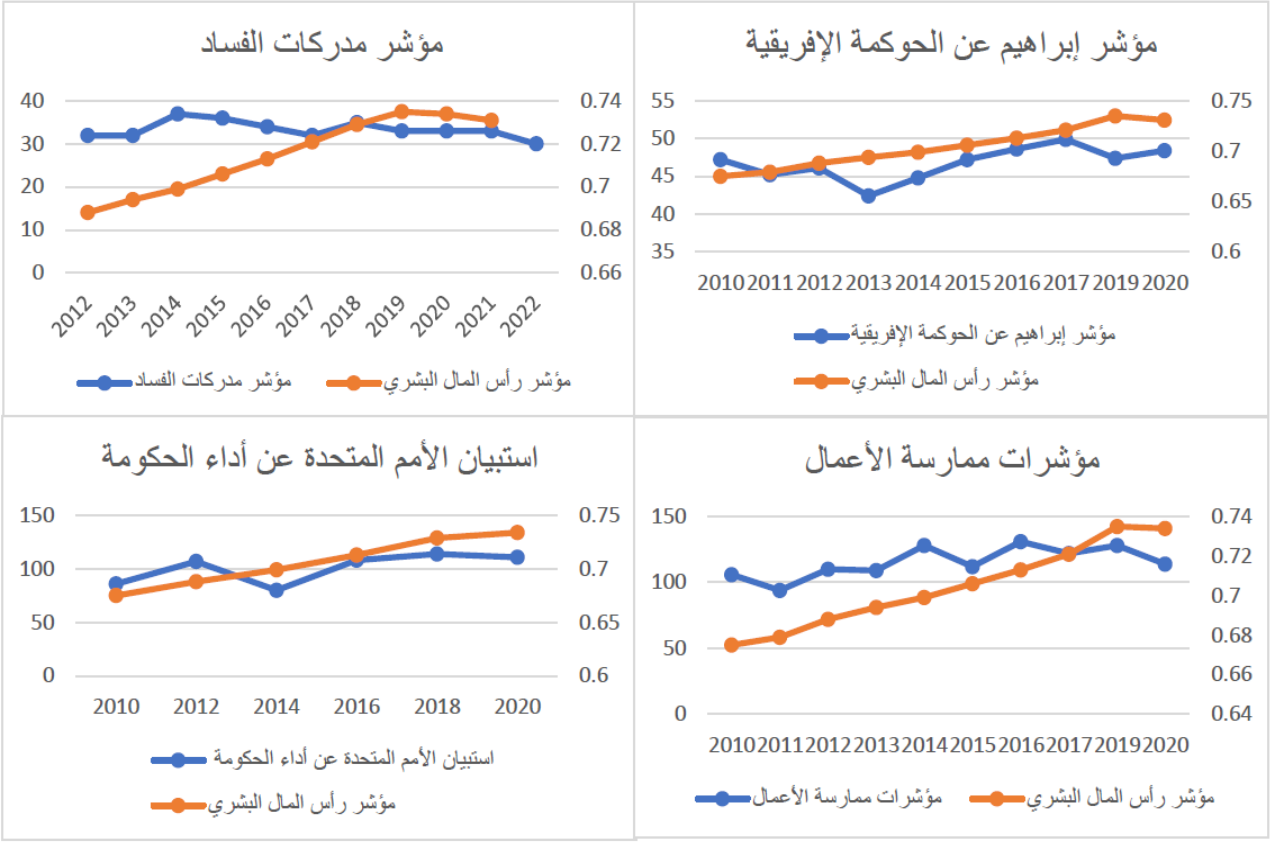

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادًا إلى بيانات البنك الدولي للفترة من 2003 إلى 2022.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مؤشر رأس المال البشري ومؤشرات الحوكمة الأخرى، فتبدو العلاقة الموجبة أكثر وضوحًا مقارنة بمؤشرات البنك الدولي. واتفاقًا مع التحليل السابق، يبدو الترابط أكثر وضوحًا، خاصة بعد تطبيق استراتيجيات وخطط الدولة للإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.

الفرص الكامنة والتحديات

من خلال تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والتنمية الاقتصادية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، يمكن بشكل عام القول إن الوضع في مصر، مقارنة بالدول المماثلة الأخرى، يستلزم التغلب على التحديات التي تحول دون الحوكمة الرشيدة. ويعرض الجدول رقم (3) صورة كاملة للتحليل الرباعي والذي يشمل نقاط القوة والضعف، والفرص الكامنة، وأيضًا التحديات.

الجدول 3

تحليل رباعي للعلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• **الإصلاحات الاقتصادية:** نفذت الحكومة المصرية عددًا من الإصلاحات الاقتصادية، مثل تحرير سعر الصرف، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية. وقد أسهمت هذه الإصلاحات في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات. • **الاستقرار السياسي** في السنوات الأخيرة: أسهم في خلق مناخ داعم للنمو، مع توافر الإرادة السياسية الداعمة للتغير. • **التقدم في مجال التكنولوجيا:** حققت مصر تقدمًا ملحوظًا في مجال التكنولوجيا؛ حيث أصبحت مركزًا إقليميًّا للتكنولوجيا والاتصالات. وقد أدى هذا التقدم إلى زيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة. • **التحول الرقمي:** يشهد الاقتصاد المصري تحولًا رقميًا سريعًا، والذي يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للنمو الاقتصادي. • **الاهتمام بالتنمية البشرية:** تهتم الحكومة المصرية بالتنمية البشرية، من حيث التركيز على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. وقد أدى هذا الاهتمام إلى زيادة مهارات العمالة، وتحسين جودة الحياة. • **التحسن في مؤشرات الصحة والتعليم:** تفوقت مصر في مؤشرات الصحة على متوسط أداء دول	• **ضعف المشاركة السياسية:** ضعف المشاركة المدنية في صنع القرار، مما يحد من قدرة المواطنين على التأثير في السياسات الحكومية. • **انخفاض الشفافية والمساءلة:** يؤدي إلى انخفاض الثقة بين الحكومة والمواطنين، وضعف كفاءة الحكومة. • **ضعف أنظمة الرقابة والتقييم:** والحاجة إلى مزيد من تحديث البنية التحتية المعلوماتية للرصد والمتابعة. • **انخفاض المساواة في الدخل:** ترتفع نسبة الفقراء والطبقة الوسطى الدنيا. ويؤدي عدم المساواة في الدخل إلى زيادة التوترات الاجتماعية، وتفاقم مشكلات الفقر. • **انخفاض المساواة في الفرص:** يواجه بعض الفئات الاجتماعية صعوبات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية والوظائف. ويؤدي عدم المساواة في الفرص إلى زيادة عدم الاستقرار الاجتماعي. • **ارتفاع مستويات الفساد:** يؤدي إلى تعطيل الاستثمارات، وزيادة التكاليف الاقتصادية، وانخفاض مستوى المعيشة، ولا يخفى أيضًا أن استمرار بعض ممارسات الفساد من شأنه أن يقوض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، ويحدُّ من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية بفاعلية.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى.[1] • **الإصلاحات التشريعية:** ومن ضمنها إصدار قانون حماية البيانات الشخصية، والمتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويساعد على تعزيز جهود الدولة في توطين صناعة مراكز البيانات في مصر.	• **الضعف في بعض المؤسسات الحكومية** مما يحدُّ من قدرتها على تقديم الخدمات العامة، ودعم التنمية الاقتصادية. • **ضعف التخطيط الحكومي:** مما يحدُّ من كفاءة استخدام الموارد. • **سيادة القانون:** إذ لا بد من استمرار تعزيز السلطة القضائية بالدرجة التي تمكنه من مساءلة الحكومة.
الفرص	**التحديات**
• **النمو الاقتصادي المستدام:** يمكن أن تساعد الحوكمة الرشيدة في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يمكن أن يؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام. • **تحسين فاعلية وكفاءة الحكومة:** من خلال ضمان إدارة الموارد العامة بشكل عادل وفعَّال. • **تعزيز الشفافية والمساءلة:** من خلال إتاحة المعلومات للجمهور، وضمان مساءلة المسؤولين. • **مكافحة الفساد:** من خلال وضع قوانين وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد، وضمان تطبيقها بشكل فعَّال. • **تحسين جودة الحياة:** من خلال توفير الخدمات العامة بكفاءة وفاعلية. • **تحقيق العدالة الاجتماعية:** من خلال ضمان استفادة الجميع من الموارد العامة بشكل عادل. • **التحول الرقمي:** يمكن أن يساعد التحول الرقمي في الحوكمة في تحسين الشفافية والمساءلة، وكفاءة الحكومة. • **مشاركة المواطنين:** يمكن أن تساعد الحوكمة في تعزيز المساءلة، وضمان استمرار استجابة الحكومة لاحتياجات المواطنين. • **التعاون الإقليمي والدولي:** يمكن أن يساعد في تبادل الممارسات الجيدة وتعزيز الشفافية والمساءلة.	• **تحديات اقتصادية:** ارتفاع معدل التضخم، وانخفاض قيمة العملة المصرية من شأنه أن يؤثر سلبًا في الأداء الاقتصادي للدولة. • **تحديات مؤسسية:** تتمثل في زيادة عدد موظفي الخدمة المدنية، وضعف توزيعهم بين الجهات المختلفة، وتداخل المهام والمسؤوليات بين مختلف الجهات الإدارية. • **تحديات تشريعية:** فعلى الرغم من الزخم التشريعي خلال السنوات القليلة الماضية، فلم يتم إصدار العديد من التشريعات الضرورية حتى الآن، أو الاستفادة المثلى من نصوصه التشريعية، أو تفعيلها بشكل تام. • **التحديات الديموجرافية:** تؤدي التغيرات الديموجرافية إلى زيادة الضغط على الموارد، وزيادة البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة. • **تحديات عالمية:** الأزمة الاقتصادية العالمية، والتحديات الناجمة عن الوضع الجيوسياسي. • **مقاومة التغيير:** دائمًا ما تكون هناك فئات مستفيدة من الوضع القائم، وتسعى جاهدة لرفض أو مواجهة السياسات الإصلاحية. • **نقص الموارد:** عادة ما تقترن الإصلاحات القانونية أو المؤسسية بتكاليف مادية واسعة النطاق، مما يزيد الضغط على المالية العامة.

[1] وفقًا لبطاقات أداء التحولات الست.

• **الاستقرار السياسي:** يمكن أن تساعد الحوكمة الرشيدة في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين. • **تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية:** يمكن القيام بذلك من خلال إصلاحات إدارية وتنظيمية، وتوفير التدريب للموظفين الحكوميين.	• **التركز الاقتصادي:** يعتمد الاقتصاد المصري –بشكل كبير– على قطاع النفط والغاز، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط والغاز العالمية. • **البطالة:** تبلغ نسبة البطالة في مصر حوالي 7.3٪ (2023)، مما يمثل تحديًا للنمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الباحثتين.

وبناءً على التحليل الرباعي الذي تم تقديمه، تم الخروج بمجموعة من التحديات التي من شأنها تعطيل المسيرة الإيجابية، والأثر المعنوي المتوقع للحوكمة في التنمية الاقتصادية ببعديها. ويقدم البحث أبرز السياسات والتوصيات المقترحة في ضوء ما تم الخروج به من نتائج التحليل الرباعي، وفي ضوء أفضل الممارسات الدولية في هذا الصدد.

التحديات الاقتصادية

- تطوير أنظمة التخطيط والمتابعة للتنمية الاقتصادية؛ لضمان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ويجب أن تستند هذه الأنظمة إلى مؤشرات قياسية واضحة، وأن تتسم بالشفافية، وتكون قابلة للمساءلة.
- وضع خطط استراتيجية لمواجهة التضخم وخفض قيمة العملة.
- تنويع مصادر الدخل الوطني وخلق فرص عمل جديدة.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التحديات المؤسسية

- بناء القدرات المؤسسية من خلال تقديم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى إنشاء آليات تنسيق وتعاون بين الجهات الحكومية المختلفة.
- إعادة هيكلة الخدمة المدنية، وتحسين كفاءة الأداء.
- تحديد المهام والمسؤوليات بوضوح بين مختلف الجهات الإدارية.
- تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف أجهزة الدولة.
- تعزيز التوعية بقانون حماية البيانات الشخصية من خلال حملات التوعية وبرامج التدريب، التي تستهدف زيادة الوعي بأهمية حماية البيانات الشخصية، مما يسهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري وجذب الاستثمار.

التحديات التشريعية

- تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات العامة والخاصة من خلال توفير آليات ميسرة للحصول على التراخيص والتصاريح. وتؤدي إجراءات التطبيق الميسرة إلى تشجيع الشركات على الالتزام بالقواعد والقوانين، مما يسهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري.
- الاستفادة المثلى من النصوص التشريعية وتفعيلها بشكل تام.
- تطوير ثقافة قانونية تُعزز احترام القانون.

التحديات الاجتماعية والديموجرافية

- الاستثمار في التعليم والتدريب لإعداد القوى العاملة المدربة والمؤهلة التي تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية، مع التركيز على تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- وضع خطط وبرامج للتعامل مع الزيادة السكانية.
- الاستثمار في التعليم والصحة لتوفير فرص عمل للشباب.
- تحسين مستوى المعيشة من خلال برامج الحماية الاجتماعية.

التحديات العالمية

- التكيُّف مع الأزمة الاقتصادية العالمية والتحديات الناجمة عن الوضع الجيوسياسي.
- تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية.

مقاومة التغيير

- نشر الوعي بأهمية الإصلاحات بين مختلف فئات المجتمع.
- تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار؛ لزيادة الشعور بالمسؤولية لدى المواطنين تجاه التنمية الاقتصادية، وأن يقترن ذلك بخلق آليات مشاركة شعبية فعَّالة، مثل الاستشارات العامة والحوار المجتمعي.
- مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

إن تعزيز ودعم الحوكمة الرشيدة في الاقتصاد المصري يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. لذلك، ينبغي لجميع الأطراف المعنية العمل معًا لتحقيق هذا الهدف المهم.

الخاتمة

تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية في مصر بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الدولة تواجه تحدياتٍ عديدة في مجال الحوكمة، وهي تحديات اقتصادية، ومؤسسية، وتشريعية، وديموجرافية، وأيضًا عالمية بالإضافة إلى نقص الموارد ومقاومة التغيير، وهذه التحديات تؤثر سلبًا في التنمية الاقتصادية.

ولمواجهة هذه التحديات، ولتعزيز الحوكمة الرشيدة في مصر يتعين تنفيذ إصلاحات مؤسسية شاملة وأن تركز هذه الإصلاحات على مواجهة الفساد من خلال إصلاحات تشريعية وتنفيذية، مثل إصدار قانون مكافحة الفساد، وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى مزيد من الدعم للجهات القائمة، وأيضًا، تعزيز سيادة القانون من خلال إصلاحات قانونية وأمنية يتم تطبيقها على أرض الواقع، ويستلزم ذلك أيضًا تحسين الشفافية والمساءلة.

فمن الأهمية بمكان أن تواصل مصر جهودها لتحسين الحوكمة من أجل تعزيز التنمية البشرية، وخلق مجتمع أكثر إنصافًا، وأكثر تطورًا وتقدمًا. وإذا تمكنت الحكومة المصرية من تنفيذ هذه الإصلاحات، فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة في مصر، مما سيساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المراجع

المراجع العربية

بن حسين، سليمة، (2015)، الحوكمة: دراسة في المفهوم، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، *6*، 180–221.

عزت، أسماء، (2023)، الإصلاح المؤسسي والحوكمة كركيزة أساسية لبناء الدولة المصرية الجديدة، *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر 2*(3)، 89–127، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر.

المراجع الأجنبية

Abu-Ismail, K., Kuncic, A., & Sarangi, N. (2016). *Governance-adjusted human development index*. United Nations, Beirut 2016.

Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2000). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. NBER working paper no.7771.

Acemoglu, D. and Robinson, J. (2008). *The role of institutions in growth and development*. The world Bank Group, N28045.

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why nations fail: The origins of power, prosperity and poverty. New York, Crown Publishers.

Ahmad, Z., & Saleem, A. (2014). Impact of governance on human development. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences*, *8*(3), 612-628.

Akinci, A., Usta, S., & Kaplan, E. A. (2023). The relationship between economic growth and institutional variables: A panel cointegration analysis for EU Countries. *Journal of the Knowledge Economy, 14*, 2395-2419.

El Baradei, L. (2021). Public administration in Egypt after the Arab spring. Public Administration in Conflict Affected Countries, *Springer International Publishing, 61-76.*

Elbardan, M., & Abd Elgawad, T. (2020). The role of empowering leadership in reducing counterproductive work behaviors, the mediating role of organizational cynicism: An empirical study. *The Arab Journal of Administrative Sciences, 27*(2), 1-33.

Ben Naoum, A. (2016). *The role of good governance in achieving local economic development: Algeria case study*. Unpublished master's thesis, Algeria, Mustafa Istanbouli University.

Campos, N. F., & Nugent, J. B. (1999). Development performance and the institutions of governance: Evidence from East Asia and Latin America. *World Development, 27* (3), 439-452.

Carstens, A. (2005). The *role of transparency and accountability for economic development in resource-rich countries*. IMF publication.

Chauvet, L., & Collier, P. (2008). What are the preconditions for turnarounds in failing states? *Conflict Management and Peace Science, 25*(4), 332-348.

Feyisa, H. L., Ayen, D. D., Abdulahi, S. M., & Tefera, F. T. (2022). The three-dimensional impacts of governance on economic growth: Panel data evidence from the emerging market. *Corporate Governance and Organizational Behavior Review, 6*(1), 42–55.

Gaur, M., & Kant, R. (2020). The role of government and governance in human development: A study of very high development economies. *European Journal of Business and Management Research, 5*(5).

Giorgis, K. G. (2017). The impact of institutions on economic growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from a panel data approach. Studies on Economic Development and Growth in Selected African Countries, 63-78.

Hamdan, A. M., Khamis, R., Al Hawaj, A. A., & Barone, E. (2020). The mediation role of public governance in the relationship between entrepreneurship and economic growth. *International Journal of Managerial Finance,16*(3), 316-333.

Kraay, A., & Zoido-Lobaton, P., & Kaufmann, D. (1999). *Governance matters*. World Bank Group.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2009). *Governance matters VIII: Aggregate and individual governance indicators, 1996-2008*. Policy Research Working Paper No. 4978, The World bank, Washington, D.C.

Kaufmann, D. Kraay, A. &Mastruzzi, M. (2010). *The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues*. Policy Research Working Paper No. 5430, The World bank, Washington, D.C.

Keser, A., & Gökmen, Y. (2018). Governance and human development: The impacts of governance indicators on human development. *Journal of Public Administration Governance*, *8*(1).

Knack, S., Keefer, P. (1997). Does Social Capital Have an Economic Payoff? A Cross-Country Investigation. *The Quarterly Journal of Economics 112* (4): 1251-1288.

Kraay, A., & Kaufmann, D. (2002). *Growth without governance*. Policy Research Working Papers, The World Bank.

Muhammad, A. (2022). Governance and economic growth: Evidence from 14 Latin America and Caribbean countries. *Journal of the Knowledge Economy, 13*(2), 1470–1495, Portland International Center for Management of Engineering and Technology (PICMET), Springer.

Nandha, M., & Smyth, R. (2013). Quality of governance and human development. SSRN Electronic Journal, ResearGate. DOI:10.2139/ssrn.2360898

Al-Naser, M., & Hamdan, A. (2021). The impact of public governance on the economic growth: Evidence from gulf cooperation council countries. *Economics and Sociology, 14*(2), 85-110.

Ngo, Q-T. (2017). Good governance and human development in Vietnam: Spatial empirical evidence. *International Journal of Economics and Financial Issues, Econjournals*, *7*(5), 93-111.

Al-Owaimer, W. A. (2017). The positive impact of unlocking individual freedoms on human development. *Afkar Magazine336*, 35-40, Jordanian Ministry of Culture.

Qader, A. I. (2020). The impact of good governance on human development: A case study of Iraq for the period (2005-2018*). Journal of Political and Security Studies, 3*(6), 37-54.

Romer, P. (1986). Increasing Returns and Long Run Growth. *Journal of Political Economy, 94*(5), 1002–37.

Al Sahaf, M., A. & Al Tahoo, L. (2021). Examining the key success factors for startups in the Kingdom of Bahrain. *International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG), 4*(2), 9-49.

Sameti, M., Ranjbar, H., & Mohseni, F. (2012). The effect of good governance indicators on human development index: The case of ASEAN countries. *Economic Growth and Development Research, 1*(4), 223-183

Al-Sayed, M. K. (2006). Good governance: The political dimension of sustainable development, in, *good governance and development*. Egypt.

Teti, A., Xypolia, I., Sarnelli, V., Tsourapas, G., Lomazzi, V., & Abbott, P. (2017). Front Matter. In Political and Social Transformations in Egypt, 1–2. *Arab Transformations Project*. http://www.jstor.org/stable/resrep14105.1

UNDP. (1997). *Governance for sustainable human development, An integrated paper on the highlights of four regional consultation workshops on governance for sustainable human development.* The United Nations development programme. https://digitallibrary.un.org/record/3831662?ln=en

UNDP. (2021). Egypt *human development report: Development, a right for all: Egypt's pathways and prospects*. The United Nations development programme.

Xu, B. (2000). Multinational enterprises, technology diffusion, and host country productivity growth. *Journal of development economics, 62*(2), 477-493. Elsevier.

The International Journal of Public Policies In Egypt - Volume 3 - Issue 2 (April 2024)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Good Governance and Economic Development: Opportunities and Challenges

(A Case Study of The Egyptian Experience During 2002-2022)

Abstract

The paper aims to analyze the correlation between good governance and economic development in Egypt between 2002 and 2020. The study adopted a descriptive methodology to examine the relationship between governance indicators and the gross domestic product growth rate, which reflects the economic dimension of development, and the human development index, which serves as a proxy for the social dimension. The research found that this relationship varied in the post-January 2011 revolution period compared to before the revolution, where it was more prominent and reflected the positive impact of governance on economic development during that period. The study conducted a SWOT analysis to identify the strengths and weaknesses, as well as the opportunities and challenges inherent in the relationship. The research revealed that Egypt faces significant challenges in governance, including an overlap of responsibilities between different administrative entities and lack of effective enforcement of laws, which negatively affect economic development. As a result, the study proposes asset of policies and comprehensive institutional reforms to enhance good governance in Egypt.

Keywords: Good governance, economic development, human development, economic growth, SWOT analysis